والتي بدأت بـ «وعلى ذلك» تأكيداً للعلاقة السببية بين ارتفاع نسبة اسهام النمو الطبيعي وهبوط نسبة اسهام الهجرة، من ناحية، وبين ارتفاع الرقم المطلق للنمو الطبيعي من ٣٠ الف نسمة الى ٥٠ الف نسمة، من ناحية اخرى. وبناء عليه، وربطاً بهدف المعالجة، اي استخراج دلالات التطوّر، فان للزيادة النسبية المشار اليها دلالة ايجابية؛ إذ انها كانت ستحصل، سواء أهبطت أولم تهبط حصة الشريك الآخر، قلّت الهجرة أم بقيت على حالها. وبالمقابل، فان ذلك يجب ان لا يقودنا الى حتمية الاستنتاج ان لذلك دلالات سلبية على موضوع الهجرة.

لقد تمّت الاشارة الى ارتفاع حجم النمو الطبيعي من ٣٠ الف نسمة الى ٥٠ الف نسمة للفترتين المشار اليهما. ولو افترضنا جدلاً ان عدد المهاجرين، في الفترتين، كان ٣٠ الف نسمة، فان ذلك يعني هبوط الوزن النسبي للهجرة من ٥٠ بالمئة الى ٣٧,٥ بالمئة؛ وبالمقابل ارتفاع نسبة اسهام النمو الطبيعي من ٥٠ بالمئة الى ٦٢,٥ بالمئة. والحال هذا، تكون حصة النمو الطبيعي قد زادت دون ان يكون ذلك مشروطاً بهبوط الرقم المطلق للمهاجرين. وبعبارة أخرى، هبطت نسبة اسهام الهجرة دون ان يقل الرقم المطلق للمهاجرين؛ وعلى ذلك لا يجوز اعتبار التطوّر الايجابي على احد طرفي المعادلة دليلاً جازماً على تطوّر حجم الطرف الثاني بشكل سلبي.

ولكن ما هي حقيقة التطوّر الذي طرأ على وزن، وحجم، الهجرة في تكوين الموارد البشرية؟ هذه النقطة عولجت تحت عنوان مستقل، لأنها عامل قائم بذاته ودلالاته مختلفة. لقد غطى ذلك البند العامل الرقم ٢، وقد ورد كما سبقت الاشارة كالتالي: «٢ ـ فضلاً عمّا تقدّم ـ اي زيادة حجم النمو الطبيعي ـ فقد هبط فعلاً عدد المهاجرين سنوياً، بعد توقف الهجرة الكثيفة». هذه الجملة التقريرية هل تترك مجالاً للشك في رأي الكاتب والكتاب حول انحسار الهجرة؟

ان الجملة السابقة لا تترك مجالاً للشك في الدلالات السلبية لهبوط نسبة اسهام الهجرة، والتي لا تعود الى التطور الايجابي الذي لحق بزيادة حصة الشريك الآخر، اي النمو الطبيعي، نتيجة زيادة الرقم المطلق، وبالتالي نسبة اسهام النمو الطبيعي، بل لعامل سلبي يعود الى هبوط الرقم المطلق للهجرة؛ وبالتالي حتمية هبوط نسبة اسهامها، حتى ولو لم يزد الرقم المطلق للنمو الطبيعي.

ان موضوع البحث أكثر جدية واتساعاً ممّا حاول الزميل ان يوحي به. ان هبوط حجم ونسبة اسهام الهجرة، وبالمقابل ارتفاع نسبة وحجم اسهام النمو الطبيعي في تكوين الموارد البشرية لاسرائيل، لم تكن محل خلاف، خصوصاً وان النص والسياق صريحان. ان الموضوع، ويعرف الزميل ذلك، هو تحديد الدلالات بدقة، وتجنّب الاحكام الاجمالية التي توحي بها النسب الاجمالية، عبر القراءة الدقيقة والمتوازنة لمكوّنات وأسباب النسب / النتائج الاجمالية، مع ما توحيه من انطباعات لا تعكس، احياناً، كامل الحقيقة، سواء سلبية كانت أم ايجابية.

ان ما يؤسف له حقاً ان يعمد زميل الى عدم احترام مسؤوليته، عبر عدم القيام بأدنى واجبات هذه المسؤولية وهي احترام الحقيقة، وذلك من خلال قراءة خاطئة لجملة معيّنة، فضلاً عن اخراجها عن السياق الذي وضعت فيه، والهدف الذي وضعت من اجله. ولم يكن من مجال لسوء الفهم، لأن ما قاله الزميل هو عكس ما هو مثبت، وبشكل صريح، في النص وتحت العنوان المناسب. الاكثر من ذلك، اسرافه في الاحكام على استنتاجات يعرف جيداً انه هو الذي اخترعها، ولم يقل بها الكاتب.

ان الكتاب والنصوص هي ملك القراء للحكم على ما قام به الزميل، وخصوصاً لناحية معرفته المسبقة بأن ما أورده من استنتاجات هو محض تجن. فهو القائل، في مراجعته: «وهذا استنتاج يتعارض مع معطيات حركة الهجرة اليهودية، التي شهدت انحساراً كبيراً منذ قيام الكيان الصهيوني، بحيث فاقت نسبة الهبوط في عدد المهاجرين الى اسرائيل نسبة الزيادة في النمو الطبيعي.

«أمّا في تعليل اسباب تدنّي الهجرة اليهودية الى اسرائيل، فان الكاتب قسم المسؤولية بين اسرائيل، التي...». إذ نقرأ السطر الاخير، والذي بدأ به فقرة جديدة، نجده يناقش حديث الكاتب عن تدنّي الهجرة،